

امارات الحياة الله سبحانه وعبارة لم تظهر فيه اماراة الحياة تانده يجب
غسله لان الموت وهو مفارقة الحياة او عدمها مما من شأنها الحياة
او عرض ايضا دها صانق عليه الله والله اعلم **قولهم** غير شهيد
شهاد عظمى كما ياتي بيانها في الجنازة **قوله** نية اي لغسل حي واجبا
كان او وضوء باء المندوب كالغرض في الواجب من جهة الاعتقاد به
ولي المندوب من جهة كالم بغير تيقان في كيفية النية **قولهم**
رفع الجنابة اي ذاتها ان ايد بها الامور لا اعتباري او المنع من نحو
الصلاة او حكا ان اريد بسبها **قوله** او الجحش الجايف وترفع
نفا من نية حيض وعكسه ولو مع العمد ساءم تقصد المعنى الشرعي
عند حرو وتنوي في الولادة رفع حدث الولادة وكفي في الجميع نية
استباحة معتقدا اليه كالقراءة **قوله** او اذا فرض الغسل للصلاة اي
او الطواف او مس المصحف او حمله او قراءة القرآن وتكفين الجليل
بالنسيه الجيوض او الكثر في المسجد او الطهارة للصلاة او نحوها
مما علم او رفع الحدث او الحدث الاكبر او عن جميع البدن وهما
افضل من الاطلاق فيجزي في الجميع ما ذكر تعرضه للمقصود في
غير رفع الحدث ولا يستلزم رفع المطلق رفع المقيد فيه اظ
شجنا **قوله** لا الغسل فقط اي ولا الطهارة فقط لانه يكون عادة
وعبادته وبه فارق الرضوخ قال باح ولكنه يكون مندوبا فلا
يصرفه للواجب الا بالنص عليه لانه لما تردد التصدي فيه بين
اسباب ثلاثة العادي كالتنظيف والتدب كالعبود والوجوب
كالجنابة احتاج الى التعيين بخلاف الرضوخ فليس الرضوخ فليس
الاسباب واحد وهو الحدث فلم يوجب الي التعيين لانه لا يكون
عادة اصلا ولا مندوبا بالسبب وليست الصلاة بعد الرضوخ
سببا للتجديد وانما هي مجوزة له فقط لاحالته له ولذ حالته
له ولذ ذلك لم يقع ايضا فتم اليها قال الموماوي انه هكذا قاله
شجنا ولم يتعقبه مني ولكنه ان تقول ان الرضوخ فقد يكون مندوبا
لسبب يقع الاضافة اليه كالوضوء لاجل الغسل المبرء عن الحدث

الاصغر

الاصغر فيقول النواوي بقلبه نويت الوضوء للغسل فهدى النبي صلى الله عليه
وسلم في نحو الغسل للاحرام فكان الغسل هنا جارا للوضوء وهو اضافة
اليه كما في الغسل فلم ينتم القول بانه ليس للوضوء الاسباب واحد وهو
الحدث فتدبر قالا في ح الاتصاف على التعليل بان الغسل قديا في
نحو عبادته بخلاف الوضوء فلا ياتي الا عباده واجبه كانت او مندوبه
فتامل والله ولي التوفيق **قوله** بول مغسول من البدن اما لو قرنت
النية بسنة كالسواك فكما مر في الوضوء **قوله** لم يوجب الي النية اي بعد
بطلان النية الاولى اذ لا يبطلها الا نحو الوردة او حدث نحو ما ظهر
منه وليس هو في هذه الحالة متطهرا عما اصفرحت ينقص كنية بالنون
كما لو خرج منه وهو متوضي فلا ينقص وضوءه به لكن يسن اعادتها
قائلا ياتي هنا ما مر في الوضوء به ككونه انه يجمع على سلس
التي نية نحو الاستباحة ولا تكفيه نية رفع الحدث او الطهارة عنه
وانه لو نفي هذا احدا منه يوجب ما يوافيه اجزاه وانما لو نوى رفع جنابة
والاحتلام مع ان الذي عليه جنابة جماع او حدث حيض مع الغلط
ولو قصد بالجنابة معناه للبدن وهو البعد ارتفع نحو الحيض ينهها
ولو عمد ولو نوى الاصغر وعليه الاكبر ارتفع نحو الحيض اعضاء
الوضوء فقط غير راسه اذ لا مسح في الجنابة بخلاف من يتيم عن اصغر
مع الذي عليه الاكبر فيجوز به ذلك لا تخافة لك موجب الحدتين بالنية
المحتمية وهو استعال التقاب في الوجه واليدين بالشرط الطاهرة وعلى هذا
النظم المشهور وهو **قوله**
ليسوا يجيبان شخصان فراه الى غير عصيان تباح له الرخص
اذا ما توفنا للصلاة عما دها **قوله** وليس معيدا لكي لا تترخص
لقد كان هذا الجنابة تاسيا **قوله** وصلوا مرارا بالوضوء التي ينص
كذالك مرارا بالتميم يا صحت **قوله** عليه بكتب العلم يا خير مني
لان مقام الغسل تام فتسبح **قوله** خلان وضوءه اذ ترقابه يخص
قوله وصالح اي واقف جدي قوله وشقوقه اي لا خور **قوله** لا باطن
فرجه اي ولا باطن ارق وفم وتخرج وشعر باطن ارق او عين وان طال